DOI: https://doi.org/ http://jadara.edu.jo

Empowerment of Jordanian Women according to Queen Rania Al Abdullah's Vision

Atallah Ali Ahmed Alzyoud
FACULTY OF POLITICAL SCIENCE AND INTERNATIONAL STUDIES

Correspondence:
atallaalzyoud@gmail.com

Received: 21/1/2024 Accepted: 24/4/2024

Abstract:

The study aimed to analyze the efforts and initiatives of Queen Rania in promoting the political empowerment of Jordanian women. The study also analyzed the relevant laws and systems and their impact on women's participation in political life. It focused on evaluating the effectiveness of political legislation in achieving women's political empowerment. The study adopted an integrated and composite methodology using the systems approach and the institutional approach to analyze the nature of the subject. The results showed that women's political participation is associated with several factors and variables, and there is an improvement in the political status of women in the kingdom. The study highlighted important laws such as the One-Person-One-Vote Law and the Personal Status Law as examples of the evolution of legislation supporting women's participation in political life. The study emphasized the importance of developing a clear and specific vision for the extent to which women seek to achieve in the field of political participation. It recommended the need to reduce the gap in this area and set priorities to achieve the desired goal.

Keywords: Political Empowerment, Jordanian Women, Queen Rania, Jordan.

DOI: https://doi.org/ http://jadara.edu.jo

التمكين السياسي للمرأة الأردنية وفق رؤية الملكة رانيا العبدالله

عطا الله علي أحمد الزيود
جامعة ال البيت – علوم سياسية

للمراسلة:
atallaalzyoud@gmail.com

استلام البحث: 2024/1/21 قبول البحث:2024/4/24

الملخّص

هدفت الدراسة إلى تحليل جهود ومبادرات الملكة رانيا في تعزيز التمكين السياسي للمرأة الأردنية. قامت الدراسة أيضًا بتحليل القوانين والأنظمة ذات الصلة وتأثيرها على مشاركة المرأة في الحياة السياسية. كما ركزت الدراسة على تقييم فاعلية التشريعات السياسية في تحقيق التمكين السياسي للمرأة، واعتمدت الدراسة منهجية متكاملة ومركبة باستخدام منهج النظم والمنهج المؤسساتي لتحليل طبيعة الموضوع. أظهرت النتائج أن مشاركة المرأة السياسية ترتبط بعدة عوامل ومتغيرات، وأن هناك تحسنًا في وضع المرأة السياسي في المملكة، وأشارت الدراسة إلى القوانين المهمة مثل قانون الصوت الواحد وقانون الأحوال الشخصية كأمثلة على التطور في تشريعات دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وقد أخذت الدراسة في اعتبارها أهمية إيجاد رؤية واضحة ومحددة للمدى الذي تسعى المرأة للوصول إليه في مجال المشاركة السياسية. وأوصت بضرورة تقليل الفجوة في هذا المجال وتحديد الهدف المطلوب ووضع سلم أولويات لتحقيقه.

الكلمات المفتاحية: التمكين السياسي، المرأة الأردنية، الملكة رانيا العبدالله، الأردن.

مقدمة:

تمكين المرأة في الأردن هو موضوع يحظى بالاهتمام، وقد لعبت جلالة الملكة رانيا العبدالله دوراً هاماً في دعم جهود تعزيز التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة الأردنية، إذ شددت على أهمية التعليم للنساء والفتيات. قادت جهوداً لتعزيز التعليم للفتيات وتحسين فرص الدراسة للمرأة في مختلف المستويات، وشجعت جلالتها على زيادة مشاركة المرأة في المجال السياسي. أعطت الأفكار والدعم لزيادة تمثيل النساء في المؤسسات الحكومية والبرلمان، ودعت الملكة رانيا إلى دعم المرأة في مجال الأعمال وتمكينها اقتصادياً. تشجع على إقامة مشاريع تمكين النساء وتعزيز مشاركتهن في الاقتصاد، وتعمل الملكة رانيا على تسليط الضوء على قضايا إنسانية تؤثر في النساء والأطفال، مثل اللجوء والتعليم والصحة، وتشجع الملكة على إجراء حوار مستدام حول قضايا المرأة والتوعية بحقوقها وفرصها.

أهمية الدراسة:

قسمت أهمية الدراسة إلى:

الأهمية العلمية:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تعالج قضية معاصرة تتعرض لها المرأة الأردنية وسبل مشاركتها السياسية مع وجود إرث ثقافي متحيز للذكور، وهذا الإرث انعكس انعكاساً كبيراً على وضع المرأة كانسان وحرمت المرأة بموجب ذلك للوصول والمشاركة في صياغة مصير مجتمعها من خلال وصولها إلى المجالس التشريعية.

الأهمية العملية:

تأتي أهمية هذه الدراسة لأنها تعد من الدراسات السياسية القليلة بحدود علم الباحث، التي بحثت التمكين السياسي للمرأة الأردنية، وأهم الأسباب وراء مشاركتها أو إحجامها عن المشاركة، وتأتي أهمية الدراسة كذلك في أنها ستكشف عن أشكال المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، وقد تسهم في إغناء المكتبة العلمية بالبحوث حول الموضوع ذاته، كما تظهر أهمية الدراسة في التعرف على مبادرات الملكة رانيا في دعم وإعلاء شأن المرأة الأردنية كركيزة أساسية للنهوض بالمجتمع لترسيخ مشاركتها في التنمية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان جهود ومبادرات الملكة رانيا في تعزيز التمكين السياسي للمرأة الأردنية، ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

-تحليل جهود الملكة رانيا العبدالله في تهيئة الظروف المواتية لتعزيز تمكين المرأة في الأردن.

--التعرف على مبادرات الملكة رانيا في دعم وإعلاء شأن المرأة الأردنية كركيزة أساسية للنهوض بالمجتمع من خلال ترسيخ مشاركتها في التنمية.

-بيان جهود الملكة رانيا في تعزيز وصول المرأة إلى مراكز قيادية في المناصب العامة في الأردن.

مشكلة الدراسة:

تنبع مشكلة الدراسة والمتمثلة في محاولتها الوقوف على التمكين السياسي للمرأة وأثره على مستوى المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، فالمرأة الأردنية لم تستفد كثيراً من أجواء الديمقراطية والحريات العامة بعد عام 1989، إذ أن نسب مشاركتها في الحياة السياسية غير متناسبة مع وزنها النوعي والعددي، مما يشير إلى وجود إشكالية حقيقية في هذا المجال مرتبطة بالوقوف على واقع التمكين السياسي واثره على مشاركة المرأة السياسية في الأردن على الرغم من الجهود الأردنية لتفعيل دور المرأة الأردنية، وعليه تحاول الدراسة الاجابة عن السؤال الرئيسي التالي: ما مستوى تأثير جهود الملكة رانيا في تعزيز التمكين السياسي للمرأة الأردنية؟ وقد تفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

1.هل جهود الملكة رانيا العبدالله واضحة في تهيئة الظروف المواتية لتعزيز تمكين المرأة في الأردن؟

2.هل ساهمت مبادرات الملكة رانيا في دعم وإعلاء شأن المرأة الأردنية كركيزة أساسية للنهوض بالمجتمع من خلال ترسيخ مشاركتها في التنمية؟

3. هل ساهمت جهود الملكة رانيا في تعزيز وصول المرأة إلى مراكز قيادية في المناصب العامة في الأردن؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها: "يوجد أثر إيجابي لمبادرات الملكة رانيا في تعزيز التمكين السياسي للمرأة الأردنية بعد عام 1999"

حدود الدراسة:

حدود زمانية: تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية (1999–2020) وهي المدة الزمنية التي تولى فيها الملك عبد الثاني بن الحسين سلطاته الدستورية وبدأت الملكة رانيا دورها في طرح المبادرات لتعزيز مكانة المرأة في المجتمع الأردني.

حدود مكانية: تقتصر الدراسة على المملكة الأردنية الهاشمية.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث منهجية متكاملة ومركبة لإيجاد اطار شامل لتحليل طبيعة الموضوع الذي تناولته الدراسة ومن هذه المناهج:

منهج النظم: يرتكز المنهج النظمي على مفهوم رئيسي هو كمفهوم سياسي وليس كمفهوم قانوني، وإنما يراد به الإشارة أساساً إلى معنى مختلف يعكس العلاقة الديناميكية بين مكونات الظاهرة موضوع الدراسة وتأثيراتها، وتم توظيف المنهج في التعرف على مبادرات الملكة رانيا في دعم وإعلاء شأن المرأة الأردنية كركيزة أساسية للنهوض بالمجتمع من خلال ترسيخ مشاركتها في التنمية بما ينعكس على التمكين السياسي للمرأة الأردنية .

المنهج المؤسساتي: وهو منهج دراسة النظم السياسية فيركز على المؤسسات السياسية المكونة لهذه النظم (التشريعية والتنفيذية)،والدساتير التي تستند إليها وما تحتوي عليه من قواعد قانونية منظمة، ويساعد المنهج في تحليل واقع التمكين السياسي للمرأة الأردنية في ضوء مبادرات وجهود الملكة رانيا لتوعية المرأة الأردنية بحقوقها.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

-دراسة النعيمات (2021) بعنوان: مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية ودراسة المعوقات وسبل معالجتها (1954 2020-)، تناولت الدراسة واقع مشاركة المرأة السياسية في الأردن من الفترة الممتدة من 1954 وحتى عام 2020، وقد استخدم المنهج التاريخي والمنهج الاستقرائي، وافترضت الدراسة أن هنالك معوقات تحول دون مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية، وللتثبت من ذلك والتعرف على المعوقات فقد استخدمت الباحثة إضافة إلى المناهج المذكورة سابقا أسلوب المقابلة عن بعد بطرح أسئلة التمازج لآراء 20 مبحوثا بعينة قصدية من النساء والرجال ممن أتموا دراسات عليا بهدف تدعيم فرضية وجود معوقات تتخذ في أغلبها الطابع والموروث الثقافي وبعض المعوقات القانونية، والمعوقات الخاصة بالمناهج التعليمية ومسارات التعليم الخاصة بالإناث، وتوظيف النصوص الدينية بما يتناسب والمزاج العام، وقد توصلت الدراسة إلى أن المعوقات القانونية كانت أقل أثرا للمشاركة السياسية من الموروث الثقافي الاجتماعي ومن تأثير المناهج الدراسية التي تغض الطرف عن المرأة كونها في مواقع صنع قرار وتعكس صورتها كتابع للرجل، كذلك كان تأثير الإرث الديني الانتقائي المتناقل من جيل إلى آخر بتفسيرات دونما تمحيص بمدى صحته وبما يتناسب مع النظرة الاجتماعية الدونية للمرأة أحد أهم المعوقات أمام مشاركة المرأة سياسياً ووجودها في مواقع صنع القرار. كما وضعت الدراسة مجموعة توصيات تصنف ضمن سبل معالجة المعوقات منها ضرورة تبني استراتيجيات وخطط بعيدة المدى من قبل المنظمات المعنية بشؤون المرأة من أجل تغيير النظرة الاجتماعية للمرأة بمختلف أبعادها، والتركيز أيضاً على انخ ارط النساء في مجالات أكاديمية لا تنحصر في مجال الرعاية والخدمات وتساعدهن على تبوأ مكانهن ومكانتهن في المشاركة السياسية،

-دراسة أبو حمود (2018) بعنوان: "مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية: الثابت والمتغير"، هدفت إلى محاولة تقييم الواقع السياسي للمرأة الأردنية ورصده، خاصة بعد التحولات السياسية التي شهدها الأردن خلال العقدين الماضيين والتي تأتي ضمن التوجهات الحكومية للتعرف إلى مدى مشاركة المرأة الأردنية في الشأن السياسي لتعزيز مكانتها ودورها السياسي. كما تهدف الدراسة لتسليط الضوء على مدى مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار، إضافة إلى مشاركتها في مؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب السياسية والنقابات ووسائل الاعلام. وتكمن أهمية الدراسة في محاولتها التعرف إلى مواقع القوة والضعف النسائي في مجال المشاركة السياسية في مراكز صنع القرار، بما يضمن رفع مكانة المرأة وتمكينها في المجال السياسي. اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي التاريخي في تناول واقع المرأة في مراكز صنع القرار على المستوى المحلي؛ وذلك لأنه يرصد خطوط التطور لموضوع الدراسة. كما استخدمت الدراسة المنهج المقارن للتعرف إلى نسب التغيير لواقع المرأة السياسي في المؤسسات الحكومية والمؤسسات المدنية. تطرح الدراسة اشكالية هي أن التوجه الديمقراطي في الأردن يتطلب مشاركة فاعلة للمرأة وتمكينها سياسياً، لذلك كان لا بد من القيام بدراسة تسلط الضوء على واقع المرأة السياسي للتعرف إلى نقاط القوة ونقاط الضعف لديها، وقياس مدى مشاركتها في رسم السياسات الحكومية وغير الحكومية وإشغال المراكز القيادية، وتحديد العوامل والمعوقات التي تواجه مدى فاعلية دور المرأة ومشاركتها سياسياً وتأثيرها فيها.

-دراسة إدريس(2011), بعنوان: "الموروث الاجتماعي الثقافي وأثره في تمكين المرأة العاملة في مؤسسات المجتمع المدني دراسة اجتماعية". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المرأة الاجتماعي بالاستناد إلى الظروف التاريخية ومضمون الثقافة المجتمعية الخاصة بالمرأة ,وبخاصة المضامين الثقافية. تم استخدام المنهج الوصفي وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن الموروث الثقافي الاجتماعي له اثر في

تمكين المرأة وقد توصلت هذه الدراسة إلى ان المساواة في جميع الحقوق والواجبات أمر ضروري بين الرجل والمرأة, وأن القانون ساوى بين الرجل والمرأة لكن الواقع غير ذلك ,كما أن الدراما التلفزيونية تساهم في ترسيخ النظرة الدونية للمرأة.

-دراسة العنزي (2008), بعنوان: "المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في العمل السياسي". هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع المشاركة السياسية للمرأة الأردنية من خلال التعرف على واقع ومقومات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية وتحليل تأثير تلك المقومات على تفعيل المشاركة السياسية للمرأة، وتم استخدام المنهج الوصفي وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها تقل نسبة المشاركة السياسة للمرأة وقد توصلت الدراسة إلى أن من أكثر الأسباب التي تؤدي إلى اختيار الرجل كمرشح في الانتخابات النيابية تتمثل في أن شخصية الرجل أقوى من شخصية المرأة. وفهم المجتمع وطبيعة الحراك السياسي سوف يساعد على فهم مشاركة المرأة كعنصر في هذه المجتمع.

-دراسة الزعابي (2006) بعنوان: "المشاركة السياسية للمرأة في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة العربية المتحدة"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى حصول المرأة الخليجية العربية على حقوقها السياسية بشكل عام، والمرأة الإماراتية خاصة، ومدى مشاركتها في صنع القرار السياسي، بالنسبة لمجتمع دول مجلس التعاون الخليجي، وتوصلت الدراسة إلى أن سبب رفض مشاركتها السياسية هو للحفاظ على العادات والتقاليد، هذا وفق رأي أغلبية العينة، ومع ذلك فالأغلبية تعتقد أن المرأة الإماراتية مؤهلة لعضوية المجلس الوطني الاتحادي، وأن المجتمع بحاجة لمشاركتها السياسية. وتوصلت الدراسة إلى أن المرأة تشارك سياسيا بكل الصور غير المباشرة، أما من ناحية عملها السياسي، فقد تم تحقيقه أيضا في نوفمبر (2004).

الدراسات الأجنبية:

-دراسة (Akande 2007) بعنوان: The Evolution of Women In Middle Eastern Politics، "تقييم السياسة الشرق الأوسطية للنساء في البرلمان"، إن الشرق الأوسط والعالم الإسلامي بدأ بالخضوع تدريجيا إلى التغير الثقافي لصالح زيادة مشاركة المرأة في السياسة، ولقد استفادت بلدان مختلفة من مختلف القارات من زيادة مشاركة المرأة في السياسة ويمكن القول أنه يمكن حدوث هذا النوع من النجاح في الساحة السياسية في هذا الجزء من العالم، تمثل لبنان، على سبيل المثال، موقعا متوسطا في الإقليم من حيث أنها أكثر ليبرالية ولديها مجتمع مدني أكثر تقدما، ولكن لازالت المرأة لم تتغلغل في السياسة، وفي سياق أوسع للمشاركة النسائية المنخفضة في السياسة على مستوى العالم، فان الشرق الأوسط يعاني من تغلغل اقل للمرأة في السياسة، كوسيلة نحو التطوير والوحدة الدولية، فان المرأة تشكل نوعا ما مصدرا غير مستعمل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الإقليم، وتهدف هذه الدراسة إلى توفير معلومات وتوصيات لإظهار الفرص لزيادة المشاركة السياسية للمرأة، لاسيما في المجال البرلماني من الحكومة.

-وقام برنامج الأمم المتحدة (2005) بإجراء دراسة حول Women's Political Participation In- creasing But Still Limited "تزايد المشاركة السياسية للنساء ولكنها لازالت محدودة"، من خلال تقرير التنمية البشرية العربي لعام 2005، وركزت الدراسة على أهمية نظام الكوتا النسائية الذي يؤدي إلى وصول مزيد من النسائية إلى البرلمان، إلا أن دور المرأة في صنع القرار الحكومي لا يزال تجميلي ومقيد. ولا زالت العملية السياسية في الدول العربية بعيدة عن تمثيل المرأة واحتياجاتها وهمومها، إلا أن الضغط الاجتماعي لصالح حقوق المرأة أسفر عن بعض التغيرات الايجابية؛ حسب تقرير التنمية البشرية

العربي لعام 2005: نحو نهضة المرأة في العالم العربي. "لقد كانت طبيعة مشاركة المرأة بشكل عام في الحكومة رمزية، محصورة في حقائب وزارية صغيرة ومشروطة" ويضيف التقرير؛ كما أن الحكومات العربية تمكن عدد قليل " من النساء المعروفات لشغل مواقع قيادية في الهيكل التنظيمي الحكومي القائم دون توسيع قاعدة التمكين على القطاع الأوسع من النساء". وأوصى واضعو التقرير بوجوب استعمال الكوتا المخصصة للتمثيل النسائي في المؤسسات العامة –والتي أدت إلى وجود ملحوظ للمرأة في البرلمان العراقي والمغربي والأردني والتونسي– في جميع الدول العربية كخطوة أولى نحو مساواة أوسع. في بداية عام 2006 كانت المرأة تحتل 5.25% من مقاعد البرلمان العراقي، في حين كانت نسبة النساء في البرلمان التونسي في انتخابات عام 2004 23% من المقاعد، وفي المغرب، قفزت نسبة النساء من 1% عام 1995 إلى 11% عام 2003، وفي نفس الفترة زادت نسبة التمثيل النسائي من 5.2% إلى 5.5% في الأردن، في حين ارتفعت نسبة النساء من 5.11% إلى 8.6% في تونس.

المبحث الأول
تمكين المرأة الأردنية سياسياً

عمد الأردن إلى التوقيع والانضمام للعديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، ومنها الإعلام العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948م، وفي عام 1972م وقع الأردن على العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وصادق عليهما في عام 1975م، كما انضم الأردن للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1979م وصادق عليها عام 1991م مع بعض التحفظات، كما انضم عام 1992م للاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة وصادق عليها بدون تحفظات.

المطلب الأول: طبيعة تمكين المرأة في الفترة قبل 1999.

انعكست الظروف والمستجدات السياسية التي مرت بها المملكة في بداية القرن العشرين وخصوصاً في عقد الأربعينات والخمسينات على وضع المرأة السياسي ومشاركتها في العمل السياسي، حيث كانت هذه الفترة تمثل مرحلة التأسيس للعمل السياسي الأردني، ولم يظهر هناك مشاركة فعلية للمرأة أو انخراط حقيقي لها في الحياة السياسية في أي عمل أو نشاط؛ ويعود ذلك إلى عدة أسباب تتعلق بالمرأة نفسها، من خلال ضعف المستوى التعليمي وانشغالها بمساعدة الرجل في تأمين القمة العيش في هذه الفترة التي كانت المملكة تمر فيها بظروفٍ اقتصادية ومعيشية صعبة، يضاف إلى ذلك بنية المجتمع الأردني والذي يمكن وصفه بالقبلية والعشائرية، والذي يرفض أي دور سياسي للمرأة، لذا ركزت الحركة النسائية في الأربعينات في المملكة على تحسين الوضع الصحي والتعليمي وتوفير الرعاية الاجتماعية من خلال دعم النشاطات الاجتماعية التي ركزت على تحسين وضع المرأة في الجوانب الاجتماعية والتعليمية (النقشنبدي، 2001 :153). سوق يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: واقع التمكين السياسي للمرأة قبل عام 1999:

أن فترة ما قبل 1989 قد شكلت مرحلة مهمة في المشاركة السياسية للمرأة، ويتضح من خلال إدراك المجتمع لأهمية مشاركة المرأة في التنمية الشاملة كونها نصف المجتمع ولها دور رئيسي في التنمية الشاملة، مما يدفع إلى إعادة النظر في كثير من الأنظمة والقوانين، وأن المشاركة السياسية للمرأة لن تتحقق من خلال القوانين والأنظمة ولكن من خلال وضع استراتيجية وطنية قادرة على دمج المرأة في العمل السياسي في مختلف النشاطات السياسية على مستوى المملكة، وذلك بهدف تغيير الصورة النمطية عن المرأة ودورها في الحياة السياسية، وشكلت هذه المرحلة نقله نوعية في مشاركة المرأة السياسية التقليدية وغير التقليدية في المملكة من خلال مشاركتها كناخبة ومرشحة في السلطة التشريعية ويظهر من خلال الانتخابات البرلمانية التي شهدتها المملكة منذ عام 1989، وكذلك في السلطة التنفيذية والقضائية ومؤسسات المجتمع المدني بشكل عام. إلا أن مشاركة المرأة قد أخذت بعداً كمياً وليس نوعياً وذلك لوجود مجموعة من المعوقات التي أثرت على مشاركة المرأة الحقيقية في العملية السياسية في المملكة (الروسان، 2003 :5).

وقد برزت مشاركة المرأة بشكل فعلي في بعض المجالات والتي يتسم تناولها بشكل مفصل في هذا المطلب ومن أبرز هذه المجالات:

أولاً: السلطة التشريعية:

وتبرز مشاركة المرأة في السلطة التشريعية من خلال مشاركتها في مجلس النواب ومجلس الأعيان (بني ياسين، وعساف، 1997:56):

1-مجلس النواب:

لم تستطع المرأة ممارسة حقها في الانتخاب والترشح إلا في الانتخابات التي أجريت في الثامن من تشرين الثاني عام 1989، حيث ترشحت (12) امرأة من أصل (647) مرشحاً تنافسوا على (80) مقعداً وفقاً لنظام القائمة، أي أن النساء قد شكلن وقتها حوالي (2%) فقط من المرشحين، وخضن الانتخابات كمستقلات ولم تدعم حملاتهن من قبل أي حزب (النقشبندي، 2001 :120-119).

وفي الانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني عام 1993، ترشحت ثلاث نساء فقط من أصل (550) مرشحاً، خاضوا الانتخابات وفقاً لقانون الصوت الواحد، وكانت نسبة التصويت أقل منها في الانتخابات السابقة، وقد فازت مرشحة واحدة فقط في هذه الانتخابات، هي توجان فيصل بمقعد من أصل ثلاثة مقاعد مخصصة للأقلية الشركسية، ونالت 1885 صوتاً، أي ما نسبته (4%) فقط من مجموع الأصوات في الدائرة الثالثة، وفي حين ترشحت (17) امرأة من أصل (561) مرشحاً في انتخابات عام 1997، إلا أن الفوز لم يحالف أياً منهن، على الرغم من التنسيق الذي عكفت على توفيره الهيئات النسائية ممثلة باللجنة التنسيقية الأردنية للمنظمات غير الحكومية بهدف إيصال عدد من النساء إلى السلطة التشريعية، ولكن من دون أن تكلل تلك الجهود بالنجاح، وفي الانتخابات التكميلية للمقعد الذي شغر بسبب وفاة أحد أعضاء مجلس النواب الثالث عشر، والتي أجريت في شهر آذار عام 2001، تم انتخاب سيدة من قبل المجلس نفسه دون إجراء انتخابات عامة لملء هذا المقعد (الروسان، 2003 :5).

وقد كان من الممكن تكرار المشهد الانتخابي ذاته الذي اتسم بانخفاض المشاركة النسائية في الانتخابات، بحيث لم تتعد نسبة المقاعد التي شغلتها المرأة في البرلمان 2.5% فقط (حاتم، 2001 :216)، إلا أن صدور الإرادة الملكية السامية بالمصادقة على قانون معدل لقانون الانتخاب (قانون الانتخاب لمجلس النواب لعام 2001).

وأسهم في أن يكون هناك وجود نسائي في المجلس، حتى وإن كان ضئيلاً أو عملاً بنظام الكوتا الذي بدأ تنفيذه اعتباراً من السادس عشر من شباط 2003، وبموجبه تقوم لجنة خاصة مشكلة من وزير الداخلية بتدقيق عدد الأصوات التي نالتها المرشحات اللواتي لم يفزن بأي من المقاعد النيابية المخصصة للدوائر الانتخابية، وتحدد أسماء الفائزات بالمقاعد الإضافية المخصصة للنساء على أساس نسبة عدد الأصوات التي نالتها كل مرشحة من مجموع أصوات المقترعين في الدائرة الانتخابية التي ترشحت فيها، وبالمقارنة بين هذه النسب تعتبر فائزة بهذه المقاعد المرشحات اللواتي حصلن على أعلى النسب في جميع الدوائر الانتخابية دون أية اعتبارات للديانة أو لمناطق البدو، وإذا تساوت النسبة بين مرشحتين أو أكثر فتجري القرعة لاختيار المرشحة الفائزة، وتطبق أحكام هذه التعديلات مرة واحدة عند إجراء انتخاب أول مجلس نواب بعد نفاذ مفعول هذا النظام، ويجوز لمجلس الوزراء اتخاذ قرار باستمرار العمل بأحكامها وتطبيقها أكثر من مرة في انتخابات مجالس النواب اللاحقة إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك (الروسان، 2003: 16-15).

وقد تم العمل بنظام الكوتا في انتخابات مجلس النواب التي جرت في حزيران 2003، والتي ترشحت لها (54) امرأة فازت منهن (6) نائبات وفقاً للكوتا، فشكلن نسبة (5.5%) من أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم (110) نواب، وكانت النائبات الست، وهن ثلاث من الدائرة الأولى واثنتان من الدائرة الثانية ونائبة واحدة من الدائرة الخامسة، قد حصلن مجتمعات على (12698) صوتاً من أصل (161090) صوتاً وهي مجموع الأصوات في هذه الدوائر اللواتي ترشحن فيها، وحصدت النساء الأردنيات نسبة (12%) من مقاعد مجلس البرلمان السابع عشر، ثلاثة مقاعد تنافسياً و(15) مقعدا بالكوتا، وبواقع (18) مقعداً من أصل (150)، وهي النسبة الأعلى في تاريخ المشاركة السياسية للنساء في الأردن (عاشور، 2013).

ويرى الباحث أن ثمة صعوبة في وصول المرأة إلى مقاعد المجلس النيابي مثلما تجسدت حقيقة أن تمتع المرأة بمستويات عالية من التعليم، لا يمهد بالضرورة الطريق أمامها للفوز بإحدى المقاعد البرلمانية، أو حتى تقلد المناصب السياسية المهمة، إذ هناك عوامل أخرى تؤثر في مشاركة المرأة في الحياة السياسية (اتحاد الجمعيات الخيرية لمحافظة العاصمة، 2011).

2-مؤسسات المجتمع المدني:

تعد مؤسسات المجتمع المدني منظمات غير الحكومية وهي التشكيلات التي تنشأ مستقلة عن الحكومة, ووجودها يعد ضرورياً للمجتمع والحكومة, فهي تصبح قنوات يعبر من خلالها المواطنون عن آرائهم واحتياجاتهم, وعن طريقها ينفذ الأنشطة التي تخدمهم وتعود على المجتمع بالنفع، ومن هذه المؤسسات ما يلي (ناصر، 2004 :8):

واتسم دور المرأة في الأحزاب السياسية بالتذبذب الناجم، في أغلب الأحيان عن تداعيات الأحداث العامة في الأردن، إضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بالأحزاب ذاتها أو بالمرأة نفسها فقد بلغت تلك العلاقة أوجها في مرحلة ازدهار النضال الوطني وممارسة الأحزاب دوراً فاعلاً في الحياة السياسية، حيث انخرطت المرأة حينها في الأحزاب التي كانت موجودة على الساحة السياسية، وتفاعلت مع أنشطتها وفعالياتها، إلا أن ذلك الدور قد تراجع بعد حل الأحزاب وحظر نشاطها، وقد ارتبطت مشاركة المرأة الحزبية بشكل أساسي بطبيعة الأحداث التي يعيشها البلد، ففي بداية الخمسينات ازدهر النضال الوطني، ولعبت الأحزاب دوراً مهماً وبارزاً في الحياة السياسية، وانخرطت المرأة في الأحزاب والتجمعات والحركات السياسية التي شهدتها الساحة الأردنية، وكان هناك رائدات انخرطن بقوة في العمل السياسي وقمن بالعديد من الأعمال المتمثلة بأعمال الدعاية بين النساء، وتوزيع المطبوعات (بني ياسين، وعساف، 1997 :57).

وقد بلغ نشاط المرأة السياسي والحزبي ذروته في العام (1955م – 1956م)، حيث شهد الأردن مظاهرات جماعية وكان للمرأة دور بارز بها، ضد حلف بغداد وكذلك تأثراً من تعريب الجيش، وضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر وتضامناً مع الشعب الفلسطيني (الشلبي، 2004 :2).

أما داخل التنظيم الحزبي، فقد انحصر وضع المرأة في خلايا نسائية غير مختلطة، نتيجة لضغط الاتجاهات الاجتماعية، في ظل مجتمع يرفض رفضاً باتاً تحرك المرأة في أي اتجاه، وهو الأمر الذي أثر على فاعلية الرائدات الحزبيات (التل، 1985: 113). وبعد أن حلت الأحزاب وحظر نشاطها عام 1957م، أصيب النشاط الحزبي بانتكاسه كبيرة، وتضاءلت مشاركة المرأة الجماهيرية، واكتفت الرائدات بالعمل الحزبي بالصمت والعمل بحذر في ظل ظروف غاية في الصعوبة. واستمر الحظر لفترة طويلة امتدت إلى عام 1993م، حيث تم ترخيص الأحزاب السياسية الأردنية، إلا أن المرأة ما زالت مشاركتها محدودة جداً وضعيفة سواء في قيادة الحزب أو قواعده بشكل عام (التل، 1985: 113).

ويعزى ضعف إقبال النساء على الانضمام للأحزاب السياسية إلى عدم وجود أحزاب قوية على الساحة، وقد ألغى الملك حسين الأحزاب بقانون أحزاب عام 1957 واستمر حتى 1992، ويبدو أن كثيراً من الأحزاب كان واقعها لاختيار المرأة لاعتبارها نوعاً من الزخرفة لإظهار شكل حضاري للحزب، ولم تعط أي منها دوراً قيادياً للمرأة في الأحزاب التي يعتبرها الكثير الأقدر على إيصال المرأة لصنع القرار والتعبير عن تطلعاتها، وقد دلت التجارب على أن الدول التي تعتمد القائمة والتمثيل النسبي، تساعد الأحزاب السياسية على الوصول إلى البرلمان. وبالتالي يكون المجال أوسع أمام النساء اللواتي يترشحن على قائمة الأحزاب، وهذا بدوره يشجع النساء على الانخراط في عضوية الأحزاب السياسية (المقداد، 2006 :15).
إن التجربة الصعبة التي شهدتها المرأة أثناء انخراطها في العمل الحزبي، أثرت سلبياً في مشاركة المرأة في الأحزاب بعد ترخيصها عام 1992/ 1993، والتي اتسمت عموماً بالمحدودية والضعف، فلم تتجاوز نسبة مشاركة المرأة في الهيئات التأسيسية للأحزاب عند تشكيلها عن (6.5%)، وانخفضت إلى (3%) عام 1996، إذ لم يكن للمرأة وجود أو تمثيل في الهيئات التأسيسية لخمسة أحزاب من بين (17) حزباً آنذاك، وباستثناء ثلاثة أحزاب، وهي الوحدة الشعبية والشيوعي والتقدمي الديمقراطي، فإن نسبة تمثيل المرأة في الأحزاب المتبقية رمزية. كما لم يكن هناك تمثيل للمرأة في أهم هيئة لصنع القرار في الأحزاب وهي "المكتب السياسي أو اللجنة التنفيذية" في معظم الأحزاب باستثناء الشيوعي الذي كان يضم سيدتين من أصل أعضائه، والشعب الديمقراطي الأردني (حشد) (3) نساء من أصل (9)، والحزب الوحدوي العربي الديمقراطي سيدة واحدة فقط من أصل (14)، والحركة العربية الإسلامية الديمقراطية (دعاء) سيدة واحدة فقط من أصل (11). عدا عن أنّ جميع الأمناء العامين لهذه الأحزاب هم من الذكور (نفاع، 2004).
إن وصول المرأة إلى موقع السلطة وصنع القرار لم يعد مطلباً من مطالب العدالة الديمقراطية والمساواة فحسب، بل يعد شرطاً ضرورياً لمراعاة مصالح المرأة، فبدون اشتراك المرأة وادخال منظورها في جميع مستويات صنع القرار، لا يمكن تحقيق الأهداف المتمثلة في المساواة والمشاركة التي تتجاوب مع متطلبات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي تشكل الأساس المادي لتقدم المجتمع، ولقد قاد الملك عبدالله الثاني عملية الاصلاح السياسي، فحرص الملك على الاهتمام بقضايا المرأة والنهوض بدورها في عملية البناء والمشاركة الفاعلة في مختلف المناحي، وأكد في أكثر من مناسبة على إيلاء هذا الموضوع الحيوي الاهتمام المناسب الذي يستحق، وعليه فقد تحققت للمرأة إنجازات كبيرة وتطورت أوضاعها (التل، 1985: 118).
فقد ساوى الدستور الأردني بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، وقد تجلى ذلك في عدد من المواد أهمها المادة (6) التي نصت على أنّ " الأردنيين أمام القانون سواء لا تميز بينهم في الحقوق والواجبات وان اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين"، وإذا أمعنا النظر في نص هذه المادة نلاحظ أنّ الدستور أسقط لفظ الجنس مقارنة مع الاعلان العالمي لحقوق الانسان حيث نجد حضوراً لها بصورة بارزة لا سيما في المادة (16) فقرة (1) والتي أكدت حق الانسان وبدون أي قيود متعلقة بالجنس، القومية أو في الزواج وتكوين الأسرة إذ نصت المادة (16) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ما يلي: (أ) الرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب الجنس أو الدين ولهما حقوق متساوية عند الزواج وأثناء قيامه وعند انحلاله (ب) لا يبرم عقد الزواج إلا برضى الطرفين الراغبين في الزواج رضى كامل لا إكراه فيه (ج) الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة (الدستور الأردني، المادة 6 و 16).
كما أكدت المادة (23) من الدستور الأردني على حق المرأة في تولي المناصب العامة ووصولها إلى مختلف مواقع صنع القرار حيث نصت المادة على أنّ (لكل أردني الحق في تولي المناصب العامة

بالشروط المعنية بالقوانين والأنظمة والعمل حق لجميع المواطنين وعلى الدولة توفيره للأردنيين بتوجيه الاقتصاد الأردني والنهوض به) وقد جاءت القوانين الأردنية منسجمة مع الدستور الأردني الذي كفل مساواة المرأة وحقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية (حقها في العمل، التعليم، الانتخاب، الترشيح... الخ). فقد أفرد قانون العمل أحكاماً خاصة بالمرأة لحمايتها وحفظ حقوقها كخطر تشغيلها ليلاً وفي أعمال خطرة ومضرة (الدستور الأردني، المادة 23).

كما أكد قانون التربية والتعليم عن حق النساء في التعليم الإلزامي، والمجاني في المدارس الحكومية، وتم توقيع الأردن على الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على أشكال التمييز عام 1989، تأكيداً على الالتزام، وإعلاناً للنهوض بالمرأة الأردنية، وساهمت سياسة الحكومة في جعل المرأة تأخذ نصيبها ضمن مفهوم مبدأ المساواة بين الجنسين، فقلصت (الفجوات الجندرية) بشكل ملفت للنظر، ففي مجال التعليم أصبحت نسبة الطالبات إلى الطلبة متساوية عام 1999، ونسبة المعلومات إلى المعلمين (37%)، وتقلصت نسبة الأمية بين الإناث إلى (19%) علماً بأنّ النسبة كانت عام 1950 تزيد عن (50%)، وهذا يؤكد دعم الدولة للتعليم الذي تعتبره الطريق أمام كل النساء لممارسة حقوقهن الأساسية بشكل عام، وإنه المقياس الأمثل لفتح طريق المشاركة والممارسة بصورة عادلة في جوانب الحياة المختلفة.

المطلب الثاني: التوجهات والسياسات الحكومية تجاه مشاركة المرأة في الحياة السياسية

لا يزال الواقع السياسي للمرأة الأردنية يوصف بالمحدودية والضعف مقارنة بواقعها التعليمي والصحي والثقافي والاجتماعي، فلم يكن تمثيلها إلى حد ما منصفاً في الحكومة والبرلمان، والنقابات والأحزاب السياسية إلى حد كبير والإعلام وغيرها من الهيئات، للارتقاء بالمستوى المطلوب الذي يعبر عن واقع المرأة في المجتمع الأردني، الأمر الذي لا ينسجم مع مبادئ الدستور الأردني الذي تنص مادته السادسة على "المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين رجالاً ونساءً دون تمييز" (الجريبيع، (د. ت): 101- 114).

ومع ظهور دستور عام 1952، تأسس في العام 1954 اتحاد نسائي أردني بقيادة السيدة إملي بشارات تحت اسم "اتحاد المرأة العربية" الذي رفع شعار " حقوق وواجبات متساوية، أمة عربية واحدة "، مما يظهر دوره في توعية المرأة سياسياً، ومنحها حقها الكامل في المشاركة السياسية ولكن هذا الاتحاد توقف بعد فرض الأحكام العرفية في نيسان / ابريل 1957 وحل الأحزاب السياسية (ظاهر، 1987 :153- 155).

وفي عام 1974 أقر المشرع الأردني حق المرأة في الانتخاب والترشح في المجالس النيابية بموجب القانون المعدل لقانون الانتخاب الأردني رقم (8) لعام 1974 قبل ذلك التاريخ كان حق الانتخاب والترشح مقتصراً على الرجل دون المرأة، وفي نفس العام سمحت الحكومة الأردنية بقيام "الاتحاد النسائي"، الذي بادرت في تأسيسه مجموعة من السيدات الرائدات اللواتي عرفن العمل النسائي من قبل، ومعظمهن ينتمين إلى أحزاب سياسية يسارية، لا أنه في عام 1981 تم حل هذا الاتحاد بسبب التوتر والصدام مع الحكومة نتيجة نشاط الاتحاد السياسي ثم أعيد عام 1989 وغيّر اسمه إلى "اتحاد المرأة الأردنية" (المقداد، 2006 :243-289).

كما ظهرت سياسة إدماج المرأة الأردنية في عملية التنمية في الخطة الوطنية (1975-1980)، وكان للأوضاع والمستجدات السياسية التي مرّ بها الأردن تاريخياً انعكاس كبير على وضع المرأة السياسي، كما هو الحال بالنسبة إلى الرجل ولو بصورة أقل وهي تمثلت ب: غياب الحياة النيابية نتيجة احتلال الضفة الغربية بعد حرب حزيران عام 1967 إذ بقيت المرأة الأردنية محرومة ممارسة حقوقها في

الانتخاب والترشح حتى عودة الحياة النيابية عام 1989 (باكير، 2004: 276).
لقد نشطت الحركات النسائية في الأردن في ثمانينات القرن الماضي نتيجة تزايد الاهتمام العالمي بقضية المرأة، حيث عقد مؤتمر المرأة العالمي في نيروبي عام 1985، وكان له أثر ايجابي في قضية المرأة في المجتمع الأردني ؛إذ استدعى ضرورة وجود نساء أردنيات للمشاركة في ذلك المؤتمر، وهو حث في الفقرة (86) من المادة الثالثة من استراتيجية "الحكومات والأحزاب السياسية على تكثيف جهودها لتشجيع وكفالة المساواة في إشتراك المرأة في الهيئات والمناصب العليا" (سليم، 1991 :130)، ثم تلا ذلك مشاركة الأردن في العديد من المؤتمرات الدولية التي تتعلق بالمرأة، ومنها: مؤتمر السكان والتنمية الدولي الذي عقد في القاهرة عام 1994، والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة الذي عقد في بكين عام 1995 (عزت، 1996 :101).
وفي عام 1981 تأسس الاتحاد النسائي الأردني العام، الذي لا يزال قائماً حتى الأن، ويتكون الاتحاد من (72) جمعية خيرية نسائية، ويحظر قانون الجمعيات الخيرية والهيئات التطوعية لسنة 1966 على مثل هذا الاتحاد أن يقوم بنشاط سياسي بشكل صريح وفي عام 1982 عُدل قانون البلديات بحيث أصبح من حق المرأة المشاركة في الإنتخابات البلدية كناخبة ومرشحة، وترشحت عشرون سيدة للإنتخابات فازت منهن واحدة برئاسة إحدى البلديات، وتسع نساء أخريات فزن بعضوية المجالس البلدية. ويهدف رفع سوية المرأة الأردنية وإدماجها بفاعلية في شؤون التنمية، ونشر الوعي العام بأهمية دور المرأة وإعلاء مكانتها، وقد تأسست اللجنة الوطنية لشؤون المرأة عام 1992 لتكون منبراً للسياسات المتعلقة بها، وفي عام 1995 أُسس تجمع لجان المرأة الوطني برئاسة الأميرة بسمة بنت طلال، والذي يعمل رسمياً تحت إشراف وزارة الداخلية. وتطبيقاً لتوصيات مؤتمر المرأة العالمي الرابع الذي عقد في بكين عام 1995 تأسس في آذار 1996 مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة (الحوراني، 1996 :18).
وفي عام 1989 وقع الأردن الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) ، وصادق عليها في تموز عام 1992 مع بعض التحفظات تأكيداً للنهوض بوضع المرأة ومكانتها، وفي عام 2009 صدرت الإرادة الملكية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء برفع التحفظ عن البند الرابع من المادة (15) من الاتفاقية والمتعلقة بحرية التنقل والسكن للنساء أسوة بالرجال (التل، 2014 :118).
ومن الخطط الاستراتيجية التي اهتمت بضرورة تقليص الفجوات النوعية بين الذكور والاناث (الاستراتيجية الوطنية للسكان لعام 2000)، وكان من أهدافها أن الانسان يتمتع بجميع الحقوق والحريات بدون تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي، كذلك يتمتع كل من الرجال والنساء بحقوق متساوية وبالمشاركة التامة بوضع السياسات وصنع القرارات على جميع المستويات وبما يعزز المساواة بين الجنسين ويحقق تمكين النساء، وفي عام 2002 أقر الملك عبدالله الثاني ابن الحسين وثيقة "الأردن أولاً"، التي تضمنت عدة بنود تتعلق بالمرأة، فقد نصت هذه الاتفاقية على أن تعمل الحكومة على مراجعة التشريعات المتعلقة بحقوق الانسان وبمكانة المرأة والطفل والأسرة لتتوافق مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة، كما نصت على أن تراعي قوانين الانتخاب هدف التنمية السياسية والحزبية، كما تراعي تمكين المرأة من المشاركة انتخاباً وترشحاً وضمان وصول سيدات إلى البرلمان (الكوتا النسائية) (الأجندة الوطنية (2015-2006) 16-11).
ومن المرتكزات السياسية التي أعلنتها الحكومة الأردنية وثيقة " الأجندة الوطنية" (2015-2006)، التي تطرقت إلى المرأة في الكثير من المحاور في إطار تمكين النساء من ممارسة مواطنتهن الكاملة، وتفعيل دورهن في عملية التنمية، حيث أوصت الأجندة الوطنية (2015-2006) بضرورة تحقيق المساواة للمرأة،

وإزالة أشكال التمييز في التشريعات الأردنية كافة، وضمان زيادة مشاركة المرأة بنسب مقبولة في مواقع صنع القرار الحكومية وعدم تمثيلها بنسب مقبولة في المجالس الانتخابية، وأقر مجلس الوزراء في كانون الثاني 2013 الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية للأعوام (2017–2013) بهدف تمكين المرأة اجتماعياً وقانونياً وسياسياً واقتصادياً وبناء قدراتها وتنمية مهاراتها، كما تهدف الاستراتيجية إلى تعزيز دور المرأة في رسم السياسات وصناعة القرارات في مختلف المحاور والقطاعات لتحقيق التنمية المستدامة (وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، 2013).

في ضوء ما سبق يمكن القول: إن ما جرى من تقدم في تمكين المرأة الأردنية لم يكن نتيجة للنشاط المطلبي للحركات النسائية، إنما كان مبادرة من القيادة السياسية بالدرجة الأولى، وانعكاساً لضغوط خارجية بالدرجة الثانية، فبعض الدول الغربية والمؤسسات الخارجية تربط مساعداتها بتحسين وضع النساء في الدولة، كما نستنتج أن التقدم في مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار ضعيف، فهو لا يستند إلى تأييد مجتمعي واسع ولا قناعة حقيقية به من جانب القطاعات الواسعة من المواطنين، كما أن هنالك انقساماً بين النخبة السياسية حول ذلك، وفي تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين 2014 تراجع مركز الأردن من المركز (119) بين (134) دولة إلى المركز (134) من بين (142) دولة، وأوضح تقرير الفجوة الجندرية لعام 2015، أن الأردن اقترب من إغلاق الفجوة في مجالي الصحة وفرص الحياة (0.9655) ،والتحصيل العلمي (0.9906) إلا أنه مازال متأخراً في مجال التمكين السياسي، حيث جاء في المركز (119) من (142)، وفي مجال الفرص والمشاركة الاقتصادية في المركز (140) على سلم يشمل (145) دولة في تقرير الفجوة الجندرية لعام 2015، أما في تقرير عام 2016 فقد جاء الأردن في المرتبة (134) من أصل (144) دولة على سلم الفجوة الجندرية (حدادين، 2016).

المطلب الثالث: النجاحات التي حققتها الملكة رانيا في مجال تمكين المرأة بعد عام 1999:

يواجه الأردن أحد أكثر معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة في العالم انخفاضاً؛ بالرغم من أن نسبة التحاق الفتيات الأردنيات بالتعليم من أعلى النسب مقارنة بنظيراتهن في المنطقة العربية. وبينما تبلغ نسبة الاناث حوالي (47.1%) من المجموع الكلي للسكان في الأردن، وأن الأداء الاقتصادي يكون أفضل كلما قلت الفجوات في النوع الاجتماعي في الدولة، بصرف النظر عن نوع الموارد المتوافرة وكميتها (تكامل،2017: 3) وأدوار النساء الاقتصادية غير المستغلة تمثل فرصاً اقتصادية ضائعة، وعدم المساواة له ثمن فردي وجماعي مرتفع ؛فالمشاركة المحدودة للنساء في سوق العمل تعد من أكبر التحديات وأكثرها تعقيداً في المجتمع الأردني (مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية،2017: 2)

المشاركة الاقتصادية

ففي عام 2019، بلغت نسبة الإناث الأردنيات اللواتي يعانين من البطالة (27.5%) (دائرة الاحصاءات العامة، 2019، مسح العمالة والبطالة/ الجولة الثالثة)، وأن ما نسبته (77%) منهن حاصلات على الشهادة الجامعية الأولى أو أعلى، ويبدو الوضع أكثر سوءاً بالنسبة للفتيات في مرحلة الشباب، إذ إن نشاطهن الاقتصادي لا يتجاوز (13.2%)، وتتجاوز نسبة البطالة بينهن (83%) وهو ما يشير إلى وجود التحديات التي تمنع المرأة من المشاركة بنسب أعلى في القوى العاملة، وترتبط هذه التحديات بالعادات الاجتماعية والثقافية السائدة التي تميز بين الجنسين في الأدوار والواجبات والمسؤوليات وتجذر الفروقات بينهما. وتشمل التحديات ممارسات التمييز الصريحة التي تتعلق بتحديد وحصر مساحات

العمل الملائمة للمرأة، وأيضاً قلة الدعم وضعف التمكين المؤسسي، والتفاوت في الأجور، بالإضافة إلى الفجوة بين الأداء والمهارات من ناحية ومتطلبات سوق العمل من ناحية أخرى (فيدال،2017).
ووفقاً لتقرير "المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز نحو تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد (25) عاماً"، فإن الاقتصاد الأردني غير قادر على توفير فرص عمل بالنوعية والكمية اللتين تحتاجهما القوى العاملة (المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز نحو تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد (25) عاماً، 2019: 8). حتى إن فرص العمل المتوافرة غالباً ما تذهب للرجل؛ ذلك أن معظم النساء الأردنيات مقيدات لأنه يُفرض عليهن أن يخترن الوظائف التي تعد مقبولة اجتماعياً وثقافياً، وتتأثر تعقيدات مشكلة التمكين الاقتصادي للمرأة في ظل التحديات والظروف الاقليمية التي يواجهها الأردن بجوانب أخرى : "تشريعية، وسياسية، ومؤسسية، وثقافية، وتعليمية، ومجتمعية" (المرجعية الوطنية الشاملة للتقدم المحرز نحو تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 25 عاماً، 2019 :8).
وبالرغم من الاهتمام بتحسين فرص الحصول على التعليم بشقيه العام والعالي، إلا أن التعليم العالي لم يعد يضمن التوظيف أو التشغيل، وأن زيادة تمثيل الفتيات الأردنيات في العلوم الانسانية قد يحد من فرص العمل المتوافرة لهن، وحوالي (49%) من الطلبة الملتحقين بالكليات العلمية هن من الاناث، وفي الواقع فإن الاناث يفقن الذكور عدداً في مجالات الطب والصيدلة والعلوم الطبيعية. وبالرغم من ذلك، وطبقاً للبيانات التي جمعتها دائرة الاحصاءات العامة عام 2017، فإن (62.3%) من المتعطلات عن العمل هن من حملة شهادة البكالوريوس ؛إذ لا يستطيع الاقتصاد الأردني أن يوفر وظائف جديدة ذات جودة تستوعب جميع الخريجين الجدد، سواء أكانوا خريجي كليات علمية أو إنسانية، بالإضافة إلى ذلك، فإن تعثر المواءمة بين مخرجات المنظومة التعليمية من جهة ومتطلبات سوق العمل وحاجات المجتمع والمستجدات التكنولوجية من جهة أخرى، يعمق قضية البطالة ويزيدها تعقيداً (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2018).
وتؤثر العادات الثقافية على تمثيل المرأة في العديد من القطاعات المحددة في سوق العمل، فعلى سبيل المثال، تعمل حوالي (40%) من النساء في التعليم، و(15%) فقط في العمل الصحي والاجتماعي، و(12%) فقط في الادارة العامة. وبحسب مؤسسة الضمان الاجتماعي، فإن الفجوة بين الجنسين في قطاع الصناعة تبلغ (44%)، وفي قطاع البناء (84.4%)، وفي قطاع السياحة (85.3%)، وفي قطاع النقل (63.3%)، ويمكن القول إن ميل أو (تفضيل) المرأة للعمل في مجالات محددة دون سواها، ناتج عن مدى استطاعتها أن تحافظ على توازن مسؤولياتها بين المنزل وسوق العمل، وهو مرتبط في الوقت نفسه بمدى تقبل الوظيفة اجتماعياً وثقافياً في أي من هذه المجالات (المكالحة، 2019).
إن التمكين السياسي المتعلق بالنوع الاجتماعي ترى الذكورة والأنوثة كهيكل ثنائي، ومتباين في الحقوق والواجبات بدلاً من أن تكون العلاقة تكاملية وتبادلية في الوقت نفسه، وإن تجاهل حقيقة أن الذكورة والأنوثة تعملان مع بعضهما بعضاً في تشكيل كل منهما للآخر، ويتم تبني نماذج التمكين والمساواة التي تعتمد على تفعيل النوع الاجتماعي في مشروع التمكين، وهذا خلل استراتيجي في خطط التمكين التي تنظر إلى تمكين المرأة بمعزل عن التمكين الشمولي للرجل والمرأة، ولقد طُورت مجموعة من البرامج والسياسات لمخاطبة قضايا تخص تمييز النوع الاجتماعي (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2018، 10).
تمر الدولة بتغير واضح في تحول برامج التمكين من أنشطة كسب التأييد ومشاريع المؤازرة والتضامن، إلى برامج تحرك ورسم للسياسات والاصلاحات القانونية، وبما يحاكي التحديات والتهديدات التي تواجهها المرأة في الواقع المعاش ،ولدى الأردن أساس حقوقي صلب، فقد صادقت المملكة على معظم معاهدات حقوق الانسان الرئيسية التي أصبحت جزءاً من التشريعات الوطنية بعدما نشرت في الجريدة الرسمية

عامي 2006 و2007 (مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، 2017، 2).
ومن الناحية التطبيقية، فأفراد المجتمع مثقلون ببنيوية الفكر الأبوي التي لا تكترث للصفة السياسية لإلحاح قضايا حقوق المرأة ولأولويتها وأثر ذلك على كيفية تناول مواضيع غياب العدالة المجتمعية والمساواة وكيفية التفاوض حولها، ومجابهتها من قبل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني (الخضراء، 2017).

المبحث الثاني
مبادرات الملكة رانيا لتمكين المرأة الأردنية

ولدت الملكة رانيا العبد الله (رانيا الياسين) في الكويت 31 آب 1970، لعائلة أردنية من أصل فلسطيني، وأنهت الملكة رانيا دراستها الإعدادية والثانوية في الكويت، ثم حازت في عام 1991 على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية من القاهرة. عقب تخرجها عادت الملكة رانيا إلى الأردن وعملت في مجال البنوك لفترة، ثم غيرت مجال عملها وتحولت إلى العمل لفترة قصيرة في مجال تقنية المعلومات. تزوجت الملكة رانيا من جلالة الملك عبدالله بن الحسين (الأمير عبدالله بن الحسين وقتها) في العاشر من حزيران 1993. ورزق الملكان بأربعة أبناء : سمو الأمير حسين مولود في 28 حزيران 1994، سمو الأميرة إيمان مولودة في 27 أيلول 1996، سمو الأميرة سلمى مولودة في 26 أيلول 2000، سمو الأمير هاشم 30 كانون الثاني2005 (بوابة الانسانية، 2020).

وجهت الملكة رانيا كل طاقاتها بعد زواجها من الملك عبد الله (الأمير عبدالله بن الحسين وقتها) إلى تبني المبادرات التي تهدف إلى رفع المستوى المعيشي للشعب الأردني بجميع قطاعاته. وشملت الأنشطة التي مارستها الملكة رانيا بعد أن أصبحت السيدة الأولى الاهتمام بالشئون الوطنية مثل البيئة والصحة والشباب وحقوق الإنسان وشئون أخرى. كما اهتمت عظيم الاهتمام بعدة شئون ملحة مثل مشاريع استدرار الدخل، وأفضل الممارسات المتقدمة في مجال تمويل الأعمال الصغيرة (microfinance)، وتحسين جودة الحياة للعائلة ، ويشمل هذا توفير الحماية للأطفال ضد العنف والترويج لبرنامج "نماء في مرحلة الطفولة المبكرة"، ودمج تقنية المعلومات في النظام التعليمي، والترويج للسياحة والمحافظة على التراث الأردني، وفيما يلي عرض لمبادرات الملكة رانيا في مجال المرأة والأسرة:

المطلب الأول: تشجيع مشاريع استدرار الدخل وتمويل الأعمال الصغيرة

أسست الملكة رانيا في عام 1995 مؤسسة نهر الأردن، وهي مؤسسة غير حكومية تعمل على المستوى الشعبي لتشجيع العائلات الأردنية ذات الدخل المنخفض على المشاركة في مشروعي استدرار الدخل وتمويل الأعمال الصغيرة، وكان من ضمن مشاريع المؤسسة برنامج تصاميم مؤسسة نهر الأردن، ومشروع وادي الريان، ومشروع بني حميدة. هذه المشاريع لا تساعد النساء على إيجاد مصدر إضافي للدخل لدعم عائلاتهن فحسب ؛ بل أيضا تمكنهن من اتخاذ القرارات داخل العائلة والمساهمة في الاقتصاد الأردني، وقد أسهمت هذه المشاريع في إحياء التراث الأردني المتمثل في الصناعات اليدوية وغزل السجاد التقليدي، و ٧٥علذ٦في عام 1998 وبتوجيهات من الملكة رانيا، أطلقت مؤسسة نهر الأردن مشروعا يطمح إلى إيتاء المشتغلين بالأعمال الحرة الصغيرة دعم غير مالي وتدريب بغية مساعدتهم على بدء أعمالهم الخاصة وتوسيعها وتحسينها، ويركز المشروع على الاستدامة الطويلة المدى وتبني أفضل الممارسات، وهو بذلك يعد امتداداً للدور الكبير المعترف به دولياً للملكة رانيا في مجال تمويل الأعمال الصغيرة.

المطلب الثاني: تحسين جودة الحياة للعائلة

في عام 1998 أشرفت الملكة رانيا على إطلاق برنامج سلامة الطفل برعاية مؤسسة نهر الأردن، هذا البرنامج يتصدى للاحتياجات التي تفرضها قضية حماية الطفل من إساءة المعاملة، وإطلاق حملات للتوعية حول ممارسة العنف ضد الأطفال، ويعد مركز "دار الأمان" لسلامة الطفل أول مركز من نوعه في المنطقة العربية، وبدأ في العمل في آب 2000، ويوفر الحماية وإعادة التأهيل للأطفال الذين تعرضوا لإساءة المعاملة والإهمال، ويقدم المشورة لعائلاتهم، وتترأس الملكة رانيا المجلس الوطني لشؤون الأسرة الذي تأسس في أيلول 2001 ؛ليساهم في تحسين جودة الحياة لجميع الأسر الأردنية.

ويهدف المجلس إلى تأمين بيئة للسياسات الصحيحة تدعم تماسك الأسرة والحماية التي تقدمها لأفرادها، ويهدف المجلس أيضا إلى تحديد آليات للتنفيذ للارتقاء بمستوى التنسيق بين المؤسسات العامة الأردنية والمنظمات المدنية في المجتمع المعنية بشؤون الأسرة. ويجمع المجلس المعطيات والمعلومات ويسهم في تطوير السياسات، ويراقب ويتيح المعلومات المتعلقة بعافية الأطفال وأسرهم (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2020).

ويأتي تأسيس المجلس كمنظمة للجهود الوطنية للارتقاء بالأسر الأردنية عقب مباشرة الملكة لمسئولياتها، وكُرّس عام 2000 الفريق الوطني لسلامة الأسرة الذي تترأسه الملكة لضمان حماية المرأة والطفل على وجه التحديد من العنف المنزلي، ولتحديد سياسات موحدة للحد من حالات إساءة المعاملة وعلاجها، وترأست الملكة أيضا الفريق الوطني لبرنامج "نماء في مرحلة الطفولة المبكرة"، والذي باشر أعماله عام 2000 بغية وضع استراتيجية وطنية للتصدي لقضية النماء في مرحلة الطفولة المبكرة في الأردن، وعينت الحكومة الأردنية الملكة رانيا في آذار 2000 لترأس اللجنة الملكية لحقوق الإنسان، وتشرف الملكة رانيا على تأسيس أول متحف تفاعلي للأطفال في المملكة ؛ لتشجيع استخدام تقنية المعلومات، والترويج للسياحة والمحافظة على التراث الأردني . وأطلق الملك عبد الله والملكة رانيا مبادرة استخدام الحاسوب وتقنية المعلومات في جميع مدارس الأردن، وهذا الاستخدام يتماشى مع النظام التعليمي، وتعد هذه المبادرة مكملة لمبادرة تقنية المعلومات التي أطلقها الملك عبد الله، وتقدم الملكة رانيا دعما غير محدود لتنشيط القطاع السياحي للأردن، فساندت مبادرات منها ؛مشروع المركز الدولي للامتياز ،الذي يسعى إلى تطوير خدمات الضيافة في الأردن والمحافظة على مستواها. وتساعد مشاركة الملكة في الترويج للسياحة على إبراز مكانة الأردن كبلد سياحي آمن ومستقر من بلدان الريادة السياحية التي توفر الحداثة والخدمات ذات المستوى العالي، فضلا عن الأصالة والتراث (مركز حقوق الانسان، 2020).

في أيار 2004 استضافت جلالة الملكة رانيا العبد الله الاجتماع السنوي المشترك الأول للمجلس الاستشاري ومجلس مديري برنامج "ورلد لينكس المنطقة العربية"، وهو برنامج يسعى إلى تحسين مخرجات التعليم والفرص الاقتصادية والتفاهم العالمي بين الشباب في البلدان النامية ؛ من خلال استخدام التقنية والإنترنت. وشددت الملكة في الاجتماع على أهمية الارتقاء بالتعليم ؛لسد الثغرات وتقديم الأمل للناس وتحسين حياتهم وتأمين الاستقرار في جميع أنحاء العالم، وأُطلق برنامج "ورلد لينكس المنطقة العربية" في الأردن عام 2003، ويستفيد من البرنامج سنويا (20000) طالب موجودون في (120) مدرسة، وفي مجال الثقافة دعمت الملكة رانيا فعاليات كثيرة للترويج للتراث والفن والتنوع الثقافي الأردني، وترأست اللجنة الوطنية العليا لإعلان عمان عاصمة الثقافة العربية عام 2002. وتترأس اللجنة الوطنية العليا لمهرجان الأردن للأغنية، وتعير جهودها كل عام للمهرجان الأردني لأغنية الطفل العربي. وفي الذكرى السنوية الأولى لوفاة جلالة الملك حسين، كتبت الملكة رانيا كتابا للأطفال أسمته "هدية الملك"، ويذهب ريع الكتاب لدعم الأطفال الفقراء في الأردن.

المطلب الثالث: نبذة عن مؤسسة نهر الأردن

تأسست مؤسسة نهر الأردن التي ترأستها جلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة في عام 1995، وهي مؤسسة أردنية غير حكومية وغير ربحية، تتمثل رؤيتها في أردن يبتكر الحلول الأمثل لتحدياته، تتوفر فيه فرص الازدهار للجميع، وتمكين المجتمع الأردني برمته ولاسيما المرأة والطفل من خلال تحسين نوعية الحياة فيه بهدف ضمان مستقبل أفضل للأردنيين كافة يعتمد على سلامة أطفالهم. وتدعو مؤسسة نهر الأردن إلى تعزيز ديناميكية المجتمع الأردني من خلال دعم برامج اجتماعية واقتصادية وثقافية مستدامة من الاحتياجات والأولويات الوطنية، هدفها تمكين المجتمعات والأفراد وذلك بالشراكة مع الجهات المعنية، بالإضافة إلى إشراك الأردنيين وتمكينهم من تنمية قدراتهم الاقتصادية بأنفسهم، والتغلب على العقبات الاجتماعية وخاصة العنف ضد الأطفال، ومن القيم التي تناشد بها المؤسسة؛ العدالة الاجتماعية والمشاركة والمسؤولية والاستدامة، وبادرت مؤسسة نهر الأردن في بداية مسيرتها إلى اقامة مشاريع اجتماعية واقتصادية متعددة من أجل المرأة ، سعياً منها إلى توفير فرص العمل التي تعزز وسائل رزق المرأة وعيشها وتحسين سبل حياتها، في الوقت الذي عملت فيه المؤسسة على تطوير معارف المرأة ومهاراتها في إنتاج الحرف اليدوية التقليدية والمبادرة إلى اقامة المشاريع وتنظيمها، وقد عادت هذه المشاريع بالفائدة والمنفعة على الآلاف من الأفراد بصورة مباشرة وغير مباشرة، كما أنها تواصل إدرار الدخل للمجتمعات المحلية والأسر الأكثر تعرضاً للمخاطر في مختلف أنحاء المملكة الأردنية، وحينما نما عمل المؤسسة وازداد نشاطها وأصبح السياق التنموي في الأردن أكثر تطوراً، وسعت المؤسسة نهج عملها ليصبح نهجاً تنموياً يعتمد على التشاركية والاستدامة من خلال إضافة الاستثمارات المستدامة في المجتمعات المحلية (مؤسسة نهر الأردن، 2021).

الخاتمة والنتائج

أولاً: الخاتمة.

وبينت الدراسة أن للملكة رانيا العبد الله جهود ومبادرات مؤثرة في إعطاء المرأة الأردنية موقعاً ريادياً في المجتمع الأردني، في ضوء ادراك الملكة رانيا لأهمية شراكة المرأة الحقيقية للرجل لتحقيق الطموحات التنموية والتقدم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع الأردني، في ضل توجهات الملك عبدالله الثاني بن الحسين لتحقيق التنمية في مختلف المجالات، وتأكيده المستمر على أهمية تهيئة الظروف المواتية لتمكين المرأة وتدعيم جهودها في مسيرة التقدم والبناء والنماء، وإن الدور الكبير الذي تقوم به وقامت الملكة رانيا العبد الله بإطلاق العديد من المبادرات التي شملت معظم الميادين لتسهم في رفع سوية المعيشة للأسرة والمرأة ودفع عجلة التنمية، ودعم جميع القضايا الاقتصادية والتعليمية والتنموية للمرأة الأردنية .

ثانياً: النتائج.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-بينت الدراسة أن مبادرات الملكة رانيا في مجال تمكين المرأة قد ساهمت في وصول المرأة إلى البرلمان والمواقع الادارية العليا ،واصبحت رافعة قوية في عملية الاصلاح السياسي والمشاركة السياسية خصوصاً مساعدتها في بناء وتشجيع المشاريع الصغيرة ،ومن خلال الدورات والندوات التثقيفية والتوعية وتشجيع المرأة في مجالات أعمالها، كما أسهمت مبادرات الملكة رانيا في تمكين المرأة لتصبح رافعة قوية في عملية الاصلاح السياسي، والنهوض بمستوى المرأة الاجتماعي والاقتصادي وخاصه في مجال التعليم ،ودعم

المرأة من خلال المشاريع والمبادرات التي ساهمت برفع وبروز شخصيات عديدة من خلال المواضيع التي تطرحها من خلال عمل الكوتا النسائية ،وتعزيز التعاون السياسي ومشاركتها في الجمعيات واتخاذ بعض القرارات وتوليها للمناصب بالأخص بمجلس النواب، فيما أجاب آخرون أن مبادرات الملكة لابد من تغطية اعلامية أفضل لإبراز إنجازاتها.

-بينت الدراسة أن مبادرات الملكة رانيا العبدالله بصمات واضحة في تهيئة الظروف المواتية لتمكين المرأة في الأردن، وعززت من دور المرأة في الحياه السياسية وخدمة المجتمع وبعض المبادرات التعليمية ،وهذا يظهر ثقافتها ومعرفتها بالمجتمع الأردني، فالمملكة داعمه للمرأة من خلال تمكينها بالمبادرات والجمعيات لكي تصبح أكثر إنتاجيه وذلك بالمشاركة وإقامة فعاليات مناسبة لكل مجال، فقد أعطت الملكة للمرأة دور كبير وفعال للمرأة بكل المجالات، ويوجد بصمة واضحة والدليل على ذلك العديد منهن برزن من خلال المبادرات المجتمعية ،فالمبادرات أبرزت أهميه دور المرأة في مجالات كثيرة.

-بينت الدراسة أن مبادرات الملكة رانيا في دعم وإعلاء شأن المرأة الأردنية اتاحت فرص لتمكين مشاريعهم وتطبيق أفكارهم ،من خلال حضور مؤتمرات وورشات عمل وتدريب السيدات واشراك في الاعمال السياسية الهادفة ؛من خلال تسويق المنتجات وزيادة الدخل الاسري ،وزادت من دور المرأة تنموياً وفكرياً ودفعت بها للأمام عن طريق الجمعيات ودعمها المستمر للمرأة، ونهضت بالمجتمع من خلال جعلها تشارك بأدوار اساسيه واشراك المرأة باتخاذ القرار.

وو-بينت الدراسة أن واقع جهود الملكة رانيا في تمكين المرأة الأردنية في مختلف المستويات كان لها دور أساسي في تمكين المرآه جهود جباره من الناحية الاقتصادية والمادية والسياسية؛ بمشاركتها بالبرلمان من خلال رفع مستواها ثقافياً ومجتمعياً، وأنشأ مؤسسات تدعم المرأة وإعطاء حقوق لها عن طريق المبادرات والدعم المعنوي التي تقدمها وذلك أيضاً وعي أولادها للأمر ، وأصبح عندها ثقة عالية بنفسها أكثر بدعم من الملكة رانيا وجهود ملحوظة في اتجاهات كثيره ؛كمشاركتها بالبازارات، فحققت نجاحات ولكن نحتاج المزيد من تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

الكتب:

-باكير، نانسي (2004). الجنوسة والديمقرطية في الأردن في النوع الاجتماعي والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، تحرير: عاطف عضيبات, وروان بهو، عمان: المعهد الدبلوماسي.
-بني ياسين، رسلان وعساف، نظام (1997). ندوة دور مؤسسات المجتمع المدني في وصول المرأة للبرلمان، عمان: مركز الدراسات الأردنية.
- التل، سهير (1985). مقدمات حول قضية المرأة والحركة النسائية في الأردن، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
-التل، سهير (2014). تاريخ الحركة النسائية الأردنية، 1944-2008، عمان: دار أزمنة للنشر والتوزيع.
-الجربيع، محمد (د. ت). المرأة والمشاركة السياسية في الأردن: تطور الموقف من تخصيص حصة من مقاعد البرلمان للمرأة. عمّان: مركز الأردن الجديد.
-الحوراني، هاني (1996). المرأة الأردنية والعمل السياسي. عمّان: دار سندباد للنشر.
-ظاهر، أحمد (1987). المرأة العربية: دراسة ميدانية للمرأة الأردنية. عمّان: دار الكندي للنشر والتوزيع.
-عاشور، ماجدة (2013)، النساء يحصدن أعلى نسبة مشاركة في الحياة السياسية الأردنية، عمان: وكالة الأنباء الأردنية بترا.
-النقشنبدي، بارعة (2001). المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض الدول العربية، عمان: مركز الأردن للدراسات.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

-الزعابي، إيمان (2006)، المشاركة السياسية للمرأة في دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة حالة، دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عما، الأردن.
-العنزي, ساره (2008), المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في العمل السياسي، رسالة ماجستير منشورة, الجامعة الأردنية, عمان، الأردن.
-النعيمات، رشا (2021) مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية ودراسة المعوقات وسبل معالجتها (1954 2020-)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الأردن.

الدوريات والمجلات العلمية:

-حاتم، ميرفت (2001). خطاب الحداثة وإشكالية وضع المرأة في المجتمعات العربية بعد مائة عام من التغيير، مجلة الشؤون العربية، عدد 105، 230-210.
-سليم، مريم (1991). المرأة العربية والتنمية، الفكر العربي، بيروت، العدد (64)،150-120.

المؤتمرات والندوات:

-الحوراني، هاني (2002)، التمثيل البرلماني للمرأة الأردنية: هل فات الأوان على المطالبة بكوتا نسائية، في المؤتمر الوطني المرأة في الانتخابات النيابية، 4/9-7/:2002.
-الروسان، نريمان (2003). المرأة والعمل السياسي والانتخابات، ورقة قدمت إلى: محاضر مؤتمر المرأة والسياسة، عمان- الأردن.

-الشلبي، سهيلا (2004). المرأة الأردنية والأحزاب السياسية، بحث مقدم للمؤتمر الثالث للباحثين الشباب في العلوم السياسية، آل البيت، الأردن.
-ناصر، لميس (2004). المرأة والتنمية السياسية في الوثائق المرجعية الرسمية والأهلية الأردنية، محاضر مؤتمر المرأة والتنمية السياسية، عمان – الأردن، آذار.
-نفاع، إملي (2004). المرأة والأحزاب والتنمية السياسية، محاضر مؤتمر المرأة والتنمية السياسية، عمان – الأردن 25-23 آذار.
التقارير الدولية:
-الأمم المتحدة (2018). الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2025-2020، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.
-المجلس القومي للمرأة (2005). تطور أوضاع المرأة في عهد مبارك (2004-1981، القاهرة.
-المراجعة الوطنية الشاملة للتقدم المحرز نحو تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 25عاماً، المملكة الأردنية الهاشمية، 2019.

الصحف والجرائد اليومية:
-حدادين، سمر (2016). الأردن يعجز عن التقدم بردم الفجوة بين الجنسين، جريدة الرأي الأردنية، 29/10/2016.
-الخضراء، وفاء (2017). عشرة أسباب تفرض وجود مناهج مدرسية متوازنة جندرياً، صحيفة الغد، 13 نيسان2017.